

بهدف دعم المرحلة الانتقالية

البنك الدولي يضع استراتيجية مؤقتة لليمن بتكلفة 400 مليون دولار

يعقد بصنعاء بعد غد «الأربعاء» لقاء تشاوري بين البنك الدولي من جهة والحكومة اليمنية وأعضاء مجلس النواب والأحزاب السياسية وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة أخرى، للنقاش حول مسودة الاستراتيجية المؤقتة لمجموعة البنك الدولي للجمهورية اليمنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، والتي تبلغ تكلفتها التقديرية ٤٠٠ مليون دولار.

كتب/ المحرر الاقتصادي

اختتام اللقاء التشاوري للسياسة



تختتم بصنعاء اليوم «الاثنين» أعمال اللقاء التشاوري السياسي السادس لقادة العمل السياسي، بمشاركة عدد من الشخصيات يمثلون قادة العمل السياسي في القطاعين العام والخاص تحت شعار «الأمن والاستقرار أساس لتنمية سياحية فاعلة».

ويهدف اللقاء إلى تقييم الوضع السياسي الراهن في اليمن وعرض خطة الوزارة لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ والاطلاع على مستجدات الأداء للمكاتب السياسية في المحافظات، وتجسيد التواصل بين القيادات السياسية على المستويين الوطني والمحلي وتعزيز الشراكة بين أطراف العمل السياسي في الجانب الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات المهتمة.

ودعا وزير السياحة الدكتور قاسم سلام إلى تكاتف جميع الجهود لدعم السياحة وتنميتها.. مشيراً إلى أهمية انعقاد اللقاء في هذا المرحلة للاطلاع على هموم ومشاكل السياحة وأوضاعها الراهنة وتعزيز العلاقة والشراكة بين قطاعات السياحة المختلفة وخاصة بين القطاعين العام والخاص في عملية النهوض بقطاع السياحة وتنميتها.

كما أشار إلى الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني بالسياحة باعتبارها رافداً اقتصادياً ضمن منظومة العملية التنموية في اليمن.

وعبّر الوزير سلام عن أمله في التزام جميع الأطراف السياسية بتنفيذ المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية المزمّنة وبما يعزز جوانب الأمن والاستقرار في ربوع الوطن ويسهم في تهينة المناخات أمام انتعاش الحركة السياحية واستعادتها حيويتها. مشيراً إلى أهمية السياحة الداخلية وتنظيمها والاستفادة من الموارد الطبيعية والمقومات السياحية واستثمارها الاستثمار الأمثل.

ولفت إلى أهمية التنسيق بين الجهات والمؤسسات الحكومية لخدمة الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الاقتصادي للقطاع السياسي وتجذير الشراكة القائمة بين القطاعين الحكومي والخاص والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ويركّز هذا المحور على التدخلات في جانبي العرض والطلب على تحسين الإدارة والشفافية والمساءلة. وتشمل المجالات المحتملة «تحسين إدارة القطاع والمساءلة، والتركيز على تعزيز المؤسسات وبناء القدرات، ودعم اللامركزية بغية تعزيز تقديم الخدمات على مستوى المحافظات، وتعزيز مشاركة المواطنين والوصول إلى المعلومة لضمان تقديم خدمة أفضل».

وتمتد الاستراتيجية المؤقتة لفترة تتراوح بين ١٢-٢٤ شهراً للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عقب نشوب نزاع أو أزمة سياسية، أو البلدان التي تمر بمرحلة من عدم وضوح الرؤية، ويجري إعدادها كمنتج مشترك بين المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية. وتوفر الاستراتيجيات المؤقتة إطاراً لمشاركة البنك الدولي في العمل في بلد معين إلى أن يتسنى وضع استراتيجية طويلة الأمد للشراكة الشاملة.

وسوف تسترشد الاستراتيجية المؤقتة بمتطلبات واحتياجات اليمن، كما تستهدف التوافق مع الخطة الانتقالية للحكومة اليمنية لتحقيق الاستقرار والتنمية، مع التركيز بشكل خاص على المرأة والشباب.

وتضم قائمة المشاريع الاستثمارية الجارية للمؤسسة الدولية للتنمية ٢٠ مشروعاً من بينها أربعة مشاريع في قطاع التنمية الحضرية «المشروع الطارئ للحماية من الفيضانات، ومشروع تطوير مدن الموانئ، ومشروع التنمية الحضرية المتكاملة، ومشروع الأشغال العامة»، وأربعة مشاريع في قطاع البنية التحتية «مشروع تطوير الطرق الريفية، ومشروع دعم قطاع المياه، ومشروع قطاع الطاقة الكهربائية، ومشروع توصيل كهرباء الريف».

كما تشمل ثمانية مشاريع في القطاعات الاجتماعية «مشروع تطوير التعليم الأساسي، والمشروع الثاني للتدريب المهني، ومشروع تطوير التعليم الثانوي وفتحته للفتيات، ومشروع تحسين جودة التعليم العالي، ومشروع الصحة والسكان، ومشروع مكافحة البلهارسيا، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق الرعاية الاجتماعية».

أما مشاريع التنمية الزراعية والريفية فتشمل ثلاثة مشاريع «مشروع إدارة والحفاظ على مصائد الأسماك، ومشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية، ومشروع الحفاظ على المياه الصحية والتربة»، بالإضافة إلى مشروع واحد لإصلاح القطاع العام «مشروع تحديث القطاع العام».

وتقدّر قيمة استثمارات البرنامج الجاري لمؤسسة التمويل الدولية بمبلغ ٨٧,٢ مليون دولار، لدعم سبعة مشاريع، فيما يقدر حجم التمويل المشترك الذي تم حشده بمبلغ ٤٦,٤ مليون دولار.

وتقدّم المؤسسة الدولية للتمويل للخدمات الاستثمارية مثل «الحصول على التمويل، وبنك الأمل للتمويل الأصغر (بناء القدرات)، وبنك الكريمية للتمويل الأصغر (بناء القدرات)، والخدمات الاستشارية لاستدامة الأعمال التجارية» التدريب حول إدارة الشركات، والتدريب لبناء المهارات التجارية».



التمويل من خلال تحسين ممارسات حوكمة الشركات.

وعلى المدى القصير «تحسين البنية التحتية الحرجة من خلال دعم مشاريع محددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في اليمن من خلال تطوير مناطق اقتصادية خاصة».

وعلى المدى المتوسط «تحسين المناخ الاستثماري في اليمن من خلال تقديم الخدمات الاستشارية للوزارات والمؤسسات الحكومية المهمة».

الحكم الرشيد

فيما تتضمن مشاريع محور الحكم الرشيد وتقديم الخدمات المحلية مشروع الحكم المحلي ٢٠١٤، وتمويلًا إضافياً لدعم منظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ٢٠١٣ بمبلغ ٥ ملايين دولار، والمساعدة الفنية لبناء القدرات في مجال المشتريات والإدارة المالية-الصندوق الائتماني متعدد المانحين ٢٠١٣، والمساعدة الفنية لتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات-الصندوق الائتماني متعدد المانحين ٢٠١٣، والمساعدة الفنية لتخطيط أصحاب المصلحة ٢٠١٣.

الحصول على الضمان الاجتماعي، وتنشيط سبل العيش، من خلال قطاعات «الصحة والتغذية والتعليم والحماية الاجتماعية، والبيئة والموارد الطبيعية والزراعة والمياه والبنية التحتية».

النمو الشامل

ولفتت مسودة الاستراتيجية إلى أن مشاريع محور النمو الشامل وخلق فرص عمل بقيادة القطاع الخاص تشمل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٣ بمبلغ ٢٢ مليون دولار، ومشروع المساعدة الفنية للقطاع المالي ٢٠١٤، وتقييم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠١٣، والمقارنة المعيارية لتنمية القوى العاملة ٢٠١٣.

ويشمل الدعم المحتمل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في إطار هذا المحور الدعم العاجل عبر تعزيز الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع وعلى مستوى الميدان وخلق فرص عمل من خلال تحسين قدرات مؤسسات التمويل الأصغر القائمة والجديدة، وتحسين مهارات وقدرات اليمنيين وخصوصاً الشباب بحيث يصبحون مؤهلين للعمل وذلك من خلال التدريب على المهارات الأساسية للأعمال التجارية، وتعزيز أنشطة الشركات اليمنية وقدرتها على الحصول على

وأوضحت مسودة الاستراتيجية - التي حصلت «الميثاق» على نسخة منها - أن الهدف الرئيسي لها يتمثل في «دعم المرحلة الانتقالية ومساعدة اليمن على التعافي من آثار الأزمة، وحماية اليمنيين الأكثر ضعفاً والأشد فقراً».

وتركّز الاستراتيجية على أربعة مجالات رئيسية هي: «الإدارة الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الكلي، ومساندة التعافي من خلال بناء الثقة وتحسين سبل العيش وتوفير الخدمات الأساسية، وتحقيق النمو الشامل وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص، والحوكمة وتقديم الخدمات المحلية».

كما تتضمن ثلاثة محاور متقاطعة هي «النوع الاجتماعي والشباب، والشمولية والتشاور والمشاركة، وتعزيز قدرات المؤسسات وبناء القدرات»، وثلاثة اتجاهات للدعم المقدم من البنك الدولي وهي «الدعم الفوري لتحقيق الاستقرار، ونتائج سريعة ملموسة على المدى القصير، وتقديم الدعم لأجندة التنمية على المدى المتوسط».

وتقدّر المحفظة الحالية لمشاريع المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التابعة للبنك الدولي في اليمن بمبلغ ٨١٧,٨ مليون دولار.

استقرار الاقتصاد

وخصّص لمحو الإدارة الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الكلي منحة سياسة التنمية للسنة المالية ٢٠١٣ بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، ومشاريع متابعة التقييم الاجتماعي الاقتصادي المشتركة ٢٠١٣، والرصد الاقتصادي ٢٠١٣-٢٠١٤.

وتشمل المجالات المحتملة التي سيتم استكشافها للحصول على دعم مجموعة البنك الدولي في إطار هذا المحور مساندة الحكومة في جهودها للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والمساعدة في تحسين السياسات المالية بغية تحفيز الثقة ودعم النمو وتقديم الخدمات، وتعزيز الإدارة المالية العامة، مع التركيز بشكل خاص على إدارة وشفافية الميزانية، وتعزيز أداء القطاع المالي لتشجيع الاستقرار والنمو الاقتصادي وجهود تطوير القطاع الخاص.

مساندة التعافي

وتتضمن المشاريع المخصصة لمحور التعافي وحماية الفئات الأكثر ضعفاً، مشروع الأشغال العامة ٢٠١٣ الجاري تنفيذه، وإدارة أصول الطرق ٢٠١٣ بمبلغ ٤٠ مليون دولار، والمشروع الثاني لتطوير التعليم الأساسي ٢٠١٣ بمبلغ ٦٥ مليون دولار، ومشروع البرنامج التجريبي لمرونة التكيف مع تغير المناخ ٢٠١٣-٢٠١٤ بمبلغ ٥٠ مليون دولار، ومشروع المساعدة الفنية لقطاع المياه ٢٠١٣، وتحديات النوع الاجتماعي في اليمن ٢٠١٣، ومسح الأسرة ٢٠١٣.

ويركّز هذا المحور على التدخلات التي يمكن تنفيذها وتحقيق نتائج ملموسة على المدى القصير لدعم العملية الانتقالية والتعافي وحماية الفئات الأشد فقراً، وخلق فرص عمل قصيرة الأجل «مشروع الأشغال العامة، والصندوق الاجتماعي للتنمية»، واستعادة الخدمات الأساسية، وتحسين فرص

مسكنات لتمرير جرعة الديزل

وعود بإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب للمدخلات الزراعية

تشجيعية وتمويلها من الموارد الإضافية التي سيتم توريدها إلى صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، فضلاً عن التوسع في الزراعة المحمية وتشجيع قيام الصناعات الزراعية التصديرية وتجهيزها كمنتجات نهائية إلى الأسواق المجاورة لتكتسب قيمة مضافة.

إضافة إلى صيانة المدرجات الزراعية، فضلاً عن اتباع سياسة التدوير لمخلفات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي لإنتاج الأعلاف للماشية والدواجن وكذا تشجيع زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف قليلة الاستهلاك للمياه.

وتشير المصنوفة إلى أن إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب للمدخلات الزراعية من بذور وأسمدة وأدوية ولقاحات بيطرية إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على مستلزمات الإنتاج الزراعي من حراثة وحصادات ودرّاسات أخذ الوسائل التي تستعمل على دعم توجهات الحكومة لمواجهة ومعالجة الآثار المترتبة على زيادة سعر مادة الديزل.

الزراعي في اليمن بشتى الوسائل المختلفة وبما يجعل هذا القطاع عرضة للتأثر بزيادة سعر مادة الديزل.

وركّزت المصنوفة على أهمية تطوير قنوات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية من خلال استكمال البنية الأساسية للتوسع في إقامة شبكة تسويقية تربط مواقع الإنتاج والاستهلاك وإيجاد أسواق بديلة وجديدة للتصدير وتشجيع أنشطة الترويج للمنتجات الزراعية بالمشاركة في المعارض الخارجية مع خفض تكلفة النقل الجوي بنسبة ٧٥٠٪ صادرات السلع الزراعية ذات الميزة التنافسية.

ووفقاً للمصنوفة فإن الإجراءات الحكومية الخاصة بمواجهة الآثار المترتبة على زيادة سعر مادة الديزل تشمل العديد من المعالجات والمقترحات منها تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا الري بإنشاء مصانع لشبكات الري بالتقنيات المختلفة بالتنقيط والرش، وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية والرياح لضخ المياه وبيعها على المزارعين بأسعار

أوضح وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أن الوزارة ستنفذ جملة من الإجراءات الكفيلة بالحد من التأثيرات السلبية على إنتاجية

القطاع الزراعي جراء زيادة سعر مادة الديزل، حيث ستقوم بتنفيذ شبكة من الحقول الإرشادية في مختلف مناطق الإنتاج لتشجيع المزارعين على تبني استخدام تقنيات الري الحديث والتي ستسهم بدورها في خفض نفقات وتكاليف الإنتاج وزيادة كفاءة استخدام مياه الري.

محددة ما بين «٢-٣» سنوات، وبحيث تتحمل الدولة ٥٠٪ من كلفة البيع للمزارعين وبحيث يتم التوسع في تقديم هذه الخدمة من خلال البرنامج الوطني للري التابع للوزارة.

ولفت وزير الزراعة إلى أهمية تلك المعالجات التي تضمنتها مصنوفة الإجراءات الخاصة بمعالجة آثار زيادة سعر الديزل ودورها في زيادة إنتاجية الوحدة الواحدة من المساحة المزروعة بالمحاصيل المختلفة سيما الغذائية وبما من شأنه المحافظة على وضع القطاع

مشيراً إلى أن الوزارة ستعمل خلال المرحلة القادمة على التوسع في استخدام وسائل الري الحديث لتشمل كافة محافظات الجمهورية حيث سيتم تغطية مساحة ١٠٠ ألف هكتار على الأقل بشبكات نقل المياه بكلفة تقديرية للهكتار الواحد تقدر بـ ٧٠٠ دولار، إلى جانب تغطية مساحة ٥٠ ألف هكتار بشبكات ري حديث للفواكه والخضروات بتكلفة تقديرية للهكتار تبلغ ما بين ٣٥٠٠-٤٠٠٠ دولار خلال فترة زمنية

